

النشرة الفصلية للمستجدات الاقتصادية

Quarterly Economic Update Bulletin

تهدف وزارة التخطيط والتعاون الدولي من إصدار النشرة الفصلية إلى رصد وتحليل بيانات كافة البيانات والمؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية بصورة دورية ومنتظمة ، فضلاً عن تقييم مستوى الأداء الاقتصادي وتحديد مسارات النمو المستقبلي وإجراء التوقعات المستقبلية وتحديد الاتجاهات العامة للأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي على نحو يسمح ببناء سياسة اقتصادية ملائمة وتحديد التدخلات التي من شأنها المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو القابل للاستدامة وتشجيع الاستثمار وتحريك قوى الدفع الحيوية في الاقتصاد ز

هذا العدد من النشرة الفصلية تناول مسار تطورات مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل شامل، كما تناول ولأول مرة تطورات اقتصادية خارجية من خلال عرض موجزاً عن التطورات الاقتصادية في منطقة الأسكوا وتطورات أسعار النفط في السوق العالمية .

محتويات العدد

2. آخر المستجدات الاقتصادية حتى شهر يونيو 2005
4. 1. التطورات الاقتصادية الإقليمية.
6. 2. تطورات أسواق النفط
7. 3. الدخل القومي المتاح وتخصيصاته.
7. 1-3. مكونات الدخل القومي .
9. 2-3. تخصيصات الدخل القومي المتاح.
10. 4. مستوى تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2005
10. 1-4. الإيرادات العامة للدولة
12. 1-1-4. الإيرادات الجارية.
13. 2-4. النفقات العامة للدولة
15. 5. التضخم
16. 6. ميزان المدفوعات
16. 7. التطورات النقدية والمصرفية
17. 1-7. تطورات نشاط البنوك التجارية
17. 1-1-7. تطورات الأصول يونيو 2004 – يونيو 2005 .
18. 1-1-7. تطورات الخصوم يونيو 2004 – يونيو 2005 .
19. 2-7. الموقف القائم لأذون الخزينة.
21. 8. الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية .
24. 9. مصفوفة بأهم الأهداف والسياسات والإجراءات المقترحة
25. 10. المراجع

الجمهورية اليمنية



وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات
الاقتصادية

السنة الثالثة – العدد (3)

سبتمبر 2005

موقع الوزارة: <http://www.mpic-yemen.org>

لمزيد من المعلومات حول محتويات التقرير يمكن الاتصال بقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية على تلفون 250106 أو الفاكس 239706 أو عن طريق البريد الإلكتروني mansoorbashiry@yahoo.com

آخر المستجدات الاقتصادية حتى شهر يونيو 2005

1. التطورات الاقتصادية الإقليمية.

شهدت المنطقة الإقليمية وبالذات مجموعة دول الأسكوا تطورات اقتصادية إيجابية خلال العام 2004 مدفوعة

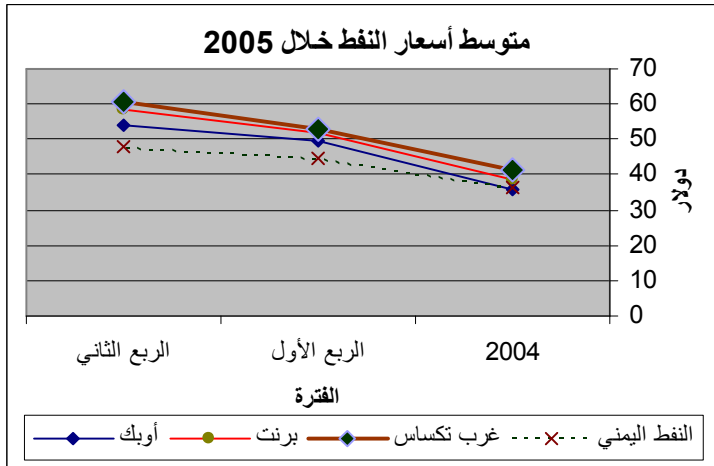
معدلات النمو الاقتصادي في منطقة الأسكوا %				
2005	2004	2003	2002	المنطقة
5.3	4.7	6.6	1.1	بلدان مجلس التعاون الخليجي
5	4.9	3.7	3.3	الاقتصاديات الأكثر تنوعاً
5.2	4.8	5.7	1.8	منطقة الأسكوا باستثناء العراق وفلسطين
5.4	6.3	4.7	1.3	مجموع دول الأسكوا

المصدر : ملخص التطورات الاقتصادية والاجتماعية - الأسكوا

بالنمو الكبير في عوائد صادراتها النفطية جراء الارتفاع المتزايد والمستمر لأسعار النفط، حيث سجلت المنطقة معدل نمو اقتصادي وصل في المتوسط إلى 6.3% مقارنة بما تم تحقيقه خلال العام السابق 2003 والبالغ 4.7% حيث بلغ معدل النمو للاقتصاديات النفطية الخليجية 4.8% مقابل 4.9% للاقتصاديات الأكثر تنوعاً في نفس العام.

2. تطورات أسواق النفط .

شهدت أسعار النفط خلال النصف الأول من العام 2005 قفزات نوعية وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها



من قبل وبصورة لم تكن متوقعة حيث بلغت نسبة الزيادة لخام برنت العالمي خلال النصف الأول من عام 2005 حوالي 52% عن العام 2004، فيما سجلت أسعار سلة أوبك نسبة زيادة خلال الفترة بلغ 50% عن عام 2004، وكذلك الحال بالنسبة لخام غرب تكساس والذي وصل إلى مستويات قياسية حيث تعدى سعر البرميل حاجز الـ 60 دولاراً للبرميل.

3. التضخم.

واصل معدل التضخم الشهري انخفاضه المستمر خلال النصف الأول من عام 2005 مقارنة بالفترة نفسها من

العام 2004 حيث أنخفض من 12.04% في النصف الأول من عام 2004 إلى 5.5% في النصف الأول 2005. ويعود السبب في هذا الانخفاض الكبير إلى انخفاض تضخم الغذاء من 21% إلى 5.9% خلال هذه الفترة نتيجة لانخفاض أسعار الخضروات والفواكه في

معدل التضخم %		
النصف الأول 2005	النصف الأول 2004	
5.5	12.04	التضخم العام
5.8	12.3	لا يشمل القات
5.5	1.7	لا يشمل القات والغذاء

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

بداية العام نظراً للأمطار الغزيرة التي من الله بها على البلاد حيث تمثل سلة الغذاء والقات حوالي 59% من وزن سلة استهلاك الفرد في اليمن. وكما يلاحظ من الجدول المقابل فقد شهد التضخم بدون القات انخفاضاً ملحوظاً من 12.3% إلى 5.8% خلال الفترة.

4. العرض النقدي:

سجل العرض النقدي معدل نمو بلغ 15.9% ليصل بذلك العرض النقدي إلى حوالي 961.3 مليار ريال وبما يوازي 35.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 829.3 مليار ريال في النصف الأول من

تطور ومساهمة مكونات العرض النقدي (مليار ريال)					
معدل التغير %	% من العرض النقدي		مليار ريال		
	يونيو- 05	يونيو- 04	يونيو- 05	يونيو- 04	
15.9	100	100	961.3	829.3	إجمالي العرض النقدي
9.5	39	41	372	339.8	النقد
20.4	61	59	589.2	489.4	شبه النقد

المصدر: البنك المركزي اليمني . النشرة الشهرية يونيو 2005

عام 2004 وبنسبة 36% من الناتج المحلي. وقد جاء التوسع في العرض النقدي بسبب الزيادة في شبة النقد والتي نمت بحوالي 20.4% خلال الفترة لتصل نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي نهاية يونيو 2005 إلى 61% من إجمالي العرض النقدي مقارنة بحوالي

59% في يونيو 2004 ، أما ما يتعلق بالنقد فقد تزايدت قيمته من 339.8 مليار ريال في يونيو 2004 إلى 372 مليار ريال في يونيو 2005 إلا أن نسبته إلى إجمالي العرض النقدي تراجعت من 41% إلى 39% خلال الفترة.

5. معدل سعر الصرف.

شهد سعر صرف الريال تغيراً طفيفاً أمام العملات الأجنبية خلال النصف الأول من عام 2005 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2004 حيث ارتفع الدولار الأمريكي من 184.64 ريال لكل دولار في يونيو 2004 إلى 192.5 في يونيو 2005 وسجل معدل نمو بمقدار 3.2%، فيما سجل كل من الجنية الإسترليني واليورو معدلات نمو في أسعارها مقابل الريال بمقدار 3.8% ، 3.4% على التوالي .

الفترة	دولار	جنية إسترليني	يورو
يونيو-04	184.64	336	224
يونيو-05	190.5	348.7	231.58
معدل التغير %	3.2	3.8	3.4

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

6. حصة الحكومة وقيمة صادرات النفط الخام.

على الرغم من تراجع حصة الحكومة من الصادرات النفطية بحوالي 5.5% إلا أن عوائد الصادرات خلال النصف الأول من عام 2005 حققت نمواً كبيراً بمعدل 33.1% نظراً لارتفاع متوسط أسعار النفط على المستوى العالمي في النصف الأول من العام الحالي 2005، حيث وصلت قيمة الصادرات النفطية اليمنية خلال الفترة يناير- يونيو 2005 إلى 1348 مليون دولار مقارنة بحوالي 1012.75 مليون دولار لنفس الفترة في عام 2004.

متوسط قيمة البرميل \$	قيمة الصادرات النفطية \$	مليون برميل		معدل التغير %
		الاستهلاك المحلي	الصادرات	
32.9	1012.75	13.87	30.76	يناير - يونيو-04
46.4	1348.06	13.15	29.08	يناير - يونيو-05
40.8	33.1	-5.2	-5.5	

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

1. التطورات الاقتصادية الإقليمية.

شهدت المنطقة الإقليمية وبالذات مجموعة دول الأسكوا تطورات اقتصادية إيجابية خلال العام 2004 والتي انعكست في تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية بسبب النمو الكبير في عوائد صادراتها النفطية جراء الارتفاع المتزايد والمستمر لأسعار النفط والذي شجع على زيادة الإنتاج النفطي في المنطقة محققاً بذلك معدل نمو بلغ حوالي 6% عن عام 2003 ليصل متوسط إنتاج المنطقة من النفط الخام في المتوسط إلى 19 مليون برميل في اليوم محققاً إيرادات سنوية كبيرة وصلت إلى 213 مليار دولار بزيادة تصل إلى 29% عن عام 2003، الأمر الذي أتاح لدول المنطقة انتهاج سياسات إنفاقية توسعية تخدم أغراض التنمية، ومن خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أن المنطقة سجلت معدل نمو اقتصادي كبير وصل في المتوسط إلى 6.3% مقارنة بما تم تحقيقه خلال العام

السابق 2003 والبالغ 4.7%، الجدير بالذكر أن الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً حققت معدل نمو اقتصادي أكبر قليلاً من دول مجلس التعاون الخليجي (الدول النفطية) حيث بلغ متوسط معدل النمو المتحقق في الدول ذات الاقتصاديات المتنوعة حوالي 4.9% مقابل 4.7% للدول النفطية الخليجية ويعود التحسن في معدلات النمو

الدولة	2002	2003	2004	2005	الدولة	2002	2003	2004	2005
الإمارات	1.9	7	4	6	الأردن	4.8	3.3	5.5	5
البحرين	5.2	6.8	5	7	سوريا	4.2	2.6	2.7	3.5
عمان	2.3	1.9	3.6	4.5	لبنان	2	3	5	2
قطر	7.3	4.9	6	5	مصر	3.1	4.1	5.5	6
الكويت	0.4	6	3	5.5	اليمن	3.6	3.8	3.9	3.2
السعودية	0.1	7.2	5.3	5	الاقتصاديات الأكثر تنوعاً	3.3	3.7	4.9	5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	1.1	6.6	4.7	5.3	منطقة الأسكوا باستثناء العراق وفلسطين	1.8	5.7	4.8	5.2
مجموع دول الأسكوا	1.3	4.7	6.3	5.4					

المصدر : ملخص التطورات الاقتصادية والاجتماعية - الأسكوا

في الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً إلى جملة من الأسباب أبرزها (1) الزيادة في العوائد النفطية باعتبارها دول مصدرة للنفط أيضاً باستثناء كل من الأردن وفلسطين ولبنان (2) تزايد تحويلات المغتربين من هذه البلدان وبالأخص في الدول الخليجية نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته المنطقة .

من ناحية ثانية يبين الجدول أن كلاً من مصر والأردن حققتا أعلى معدل نمو بين الدول ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعاً خلال عام 2004 وصل إلى 5.5% ، فيما احتلت دولة قطر المركز الأول من حيث معدل النمو بالنسبة للدول الخليجية النفطية 6% بل أنه الأعلى في منطقة الأسكوا ويعود التحسن الكبير في النمو الاقتصادي القطري خلال عام 2004 إلى تزايد صادرات قطر من الغاز الطبيعي .

أما بالنسبة للعام الحالي 2005 فإن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاديات النفطية في المنطقة (الخليجية) ستحقق معدل نمو اقتصادي يصل إلى 5.3% وهو يفوق معدل النمو الاقتصادي لمنطقة الاقتصاديات الأكثر تنوعاً 5% ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تزايد عوائد وإيرادات النفط بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال 2005 والذي وصل إلى 65 دولار/ برميل في شهر أغسطس 2005

وبناءً على التوقعات الجديدة للنمو في منطقة الأسكوا خلال العام 2005 على النحو المشار إليه سلفاً فإنه من المتوقع أن ينعكس بصورة إيجابية على أداء الاقتصاد اليمني لعدد من الأسباب منها :

- ❖ تشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وبالتالي تزايد عوائد الصادرات النفطية اليمنية وتزايد تأثيرها الإيجابي على أداء الاقتصاد اليمني
- ❖ يمثل النمو الاقتصادي الجيد للدول الخليجية عاملاً محفزاً للنمو الاقتصادي في اليمن ، إذ سترتب على الانتعاش الاقتصادي الخليجي احتمال تزايد تحويلات المغتربين اليمنيين في الدول الخليجية .
- ❖ تعد أسواق الدول الخليجية أكبر الأسواق المستوعبة للصادرات اليمنية غير النفطية ومن ثم فإن انتعاش الاقتصاديات الخليجية سيسهم في تزايد الطلب على الصادرات اليمنية ومن ثم تحسن النمو الاقتصادي.

2. تطورات أسواق النفط .

شهدت أسعار النفط خلال النصف الأول من العام 2005 قفزات نوعية وبصورة غير متوقعة حيث وصلت إلى مستويات عالية لم تشهدها أسواق النفط خلال العقدين الماضيين، ويبين الجدول (2) أن متوسط سعر نفط برنت خلال الربع الثاني من عام 2005 بلغ 58.5 دولار /برميل مقارنة بـ 51.92 دولار و 38.48 دولار خلال الربع الأول من عام 2005 و عام 2004 على التوالي وبلغ متوسط النمو له خلال النصف الأول من عام 2005

جدول (2) متوسط أسعار النفط العالمية					
دولار / برميل		معدل النمو % خلال عام			
2005		2005			
النصف الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	2004
50	9.3	37	54	49.4	35.99
52	12.7	35	58.5	51.92	38.48
46	13.9	28	60.5	53.14	41.45
31	7.0	22	47.9	44.7	36.6

المصدر : مركز الخليج للأبحاث - التقرير الربع السنوي الثاني عن أسواق النفط
* : البنك المركزي اليمني - النشرة الشهرية - يونيو 2005

حوالي 52% مقارنة بالعام 2004 ، فيما سجلت أسعار سلة أوبك معدل نمو خلال الفترة بلغ 50% عن عام 2004، وكذلك الحال بالنسبة لخام غرب تكساس والذي وصل إلى مستويات قياسية حيث تعدى سعر البرميل حاجز الـ 60 دولار للبرميل

وبصفة عامة أشارت أغلب التحليلات إلى أن هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات أسهمت في تصاعد أسعار النفط بصورة كبيرة خلال النصف الأول من عام 2005 أهمها:

1. وصول مستويات الإنتاج في الكثير من الدول المنتجة للنفط إلى أعلى مستوياتها وبالأخص مجموعة أوبك على الرغم من التصريحات المتكررة لوزراء النفط في دول أوبك بزيادة الإنتاج ، الأمر الذي فسر من قبل المتعاملين في سوق النفط بأن الزيادات في الإنتاج رمزية ولا تفي باحتياجات السوق ولا تعدو في كونها تطمينات للمستهلكين

2. استمرار الهجمات على المنشآت النفطية وأنابيب النفط في العراق نتيجة لغياب الاستقرار الأمني في العراق حيث تشير العديد من التقارير الصحفية إلى أن هناك ما لا يقل عن 8 هجمات في اليوم على المنشآت النفطية ، الأمر الذي قلل من دور النفط العراقي في التخفيف من الأزمة النفطية العالمية .

3. زيادة الطلب على النفط بصورة تفوق الإنتاج منه بسبب النمو المتزايد للاقتصاديات الآسيوية وبالذات اقتصاديات كل من الصين والهند الأمر الذي أوجد طلباً إضافياً كبيراً في السوق النفطية العالمية.

4. تراجع إمدادات النفط من خليج المكسيك خلال الفترة الأخيرة بسبب الأعاصير القوية التي شهدتها المنطقة

5. ضعف قدرة المصافي في الدول الصناعية وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية على تلبية الطلب المتزايد للمشتقات النفطية المكررة وصعوبة بناء مصافي جديدة في الأجل القصير كون العملية تحتاج إلى عدد من السنوات حتى بداية الإنتاج، فضلاً عما يواجهه بناء المصافي من عقبات واشتراطات بيئية وقانونية متعددة في تلك البلدان

6. القلاقل والاضطرابات السياسية في نيجيريا كبرى منتجي النفط في أفريقيا .

الجدير بالذكر أن التوقعات المستقبلية تشير إلى احتمال بقاء الأسعار العالمية للنفط في وضع مرتفع وربما يكون مرشحاً للتزايد خلال الشهور القادمة وهو الأمر الذي يمكن أن يشكل تحدياً حقيقياً للاقتصاد العالمي بالرغم من استفادة الدول المنتجة للنفط من ارتفاع أسعار النفط في تعزيز أداء اقتصادياتها.

من ناحية ثانية ومن خلال النظر إلى الجدول (2) يبرز تساؤل جوهري يتعلق بتدني أسعار النفط اليمني مقارنة بأنواع النفط الأخرى مع العلم أن مستوى جودته قريبة من خامات أوبك حيث لم يتعد معدل النمو في أسعاره خلال النصف الأول من عام 2005 سوى 31% فقط مقابل 50% لسلة أوبك و 52% لخام برنت

3. الدخل القومي المتاح وتخصيصاته.

3-1. مكونات الدخل القومي .

يمثل دخل عوائد عوامل الإنتاج المحلية (الأجور ،الأرباح ،الفوائد ،إيجار الأراضي ، الربيع) المكون الرئيسي للدخل القومي المتاح ، وخلال العام 2004 سجل دخل عوائد عوامل الدخل المحلية معدل نمو كبير بلغ 15.6% ليصل إجمالي الدخل إلى 2410 مليار ريال وبما يوازي 100.6% من إجمالي الدخل القومي مقارنة بحوالي 2084 مليار ريال عام 2003 وبما نسبته 98.7% من إجمالي الدخل القومي وتعود الزيادة في نسبة دخل

عوامل الإنتاج المحلية في هيكل الدخل القومي الإجمالي إلى تزايد مدفوعات عوامل الإنتاج الخارجية وبالذات الاستثمارية منها، حيث لعبت الزيادة الكبيرة في أسعار النفط على المستوى العالمي في زيادة عوائد الشركات النفطية العاملة في اليمن ومن ثم تزايد تحويلاتها إلى الخارج حيث بلغ معدل نمو دخل الاستثمارات الأجنبية

المحولة إلى الخارج خلال عام 2004 حوالي 20% لترتفع بذلك حصة دخل الاستثمارات المدفوعة من 9.7% من الدخل القومي للعام 2003 إلى 10.3% عام 2004 فيما لم تتجاوز حصة الدخل المقبوض للاستثمار 0.8% من إجمالي الدخل القومي المتاح ، وبالتالي فإن المبالغ المدفوعة إلى

جدول رقم (3) الدخل القومي المتاح وتخصيصاته للأعوام 2003 - 2004 بالأسعار الجارية مليون ريال					
من الدخل القومي % المتاح		معدل النمو %		مليون ريال	
2004	2003	2004	2003	**2004	*2003
البند					
100.6	98.7	15.6	17.5	2410358	2084309
-2.3	-1.7	47.0	-472.1	-54116	-36805
98.4	96.9	15.1	14.7	2356242	2047504
-8.9	-8.3	21.9	33.2	-214213	-175709
0.6	0.6	3.4	4.2	13793	13342
0.0	0.0	-33.6	-33.0	-457	-688
0.8	0.8	10.8	-17.9	19148	17283
-10.3	-9.7	20.0	24.8	-246697	-205646
10.6	11.4	5.4	7.5	253400	240425
10.9	12.0	3.4	4.2	262075	253497
-0.4	-0.6	-33.6	-33.0	-8675	-13072
100	100	13.4	12.5748	2395429	2112220

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - نشرة الحسابات القومية - مايو 2005

الخارج من دخل الاستثمار الخارجي المباشر في اليمن تمثل مبالغ مرتفعة جداً إذ تبلغ المبالغ المدفوعة عشرة أضعاف المبالغ المقبوضة. وهذا يعكس وضع اليمن كدولة من الدول النامية التي تواجه نقص لرأس المال الاستثماري وضعف في المهارات الصناعية. ولقد كان صافي إجمالي تدفق الدخل من العوامل سالباً طوال الفترة (2000-2003). فقد عمل على تخفيض دخل العوامل المحلية تقريبا بنسبة 0.8%، ولم يتغير نصيبه من الدخل المتاح أثناء الفترة.

من ناحية ثانية يلاحظ أن صافي التحويلات الجارية من الخارج إلى الداخل والتي تمثل عوائد المهاجرين اليمنيين المغتربين في الخارج مطروحاً منها عوائد المغتربين في اليمن تمثل ما يزيد على نسبة 10% من الدخل القومي المتاح، حيث يبين الجدول أن التحويلات الجارية المقبوضة قد ارتفعت من 253.5 مليار ريال عام 2003 إلى 262 مليار ريال عام 2004 بمعدل نمو 3.4% ومع ذلك فإن نسبتها إلى إجمالي الدخل القومي المتاح قد تراجعت لتصل إلى 10.9% مقابل 12% عام 2003 لتصل بذلك نسبة صافي التحويلات الجارية من

العالم الخارجي إلى حوالي 10.6% عام 2004 ، ويمكن القول أن تراجع الأهمية النسبية لصافي التحويلات الجارية يرجع بصفة أساسية إلى تزايد عوائد إنتاج وتصدير النفط ومن ثم تزايد دخل عوامل الإنتاج المحلية. وعموماً فقد كان لتحويلات المغتربين المحولة بالعملة الصعبة تأثيرات إيجابية على التنمية في البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية والتي كانت تستخدم لتمويل عملية الاستيراد للاحتياجات الأساسية ذات الطابع الاستهلاكي، فضلاً عن تمويل منشآت صناعية وتجارية وخدمية وعقارية ولا تزال تمثل تحويلات المغتربين المصدر الثاني لموارد النقد الأجنبي في البلاد .

2-3. تخصيصات الدخل القومي المتاح.

يبين الجدول رقم (4) أن الغالبية العظمى من الدخل القومي المتاح توجه نحو أغراض الاستهلاك حيث بلغت نسبة الاستهلاك النهائي الكلي حوالي 80.7% من إجمالي الدخل المتاح في عام 2003 مقابل 19.3% للإدخار الكلي فيما تزايدت في العام التالي 2004 لتصل إلى 83.5% وبمعدل نمو وصل إلى 17.4% على حساب الإدخار القومي والتي تراجعت نسبته إلى إجمالي الدخل القومي المتاح إلى 16.5% وهذا في حقيقة الأمر يكشف خلافاً في هيكل البنين الاقتصادي والذي بدوره يضعف من فرص زيادة النمو الاقتصادي ويعمق فجوة

الموارد الممكنة (الإدخار ، الاستثمار) خاصة وأن الاقتصاد اليمني اقتصاد نامي يتطلب توجيه نسبة كبيرة من دخله القومي نحو الإدخار ومن ثم الاستثمار بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الخطط

من الدخل القومي % المتاح		معدل النمو %		مليون ريال		البند
2004	2003	2004	2003	**2004	*2003	
100	100	13.4	12.6	2395429	2112220	الدخل القومي المتاح
83.5	80.7	17.4	10.6	2001097	1704465	1- الاستهلاك النهائي الكلي
14.4	14.7	10.5	10	344336	311493	الاستهلاك العام
69.2	65.9	18.9	11	1656761	1392972	الاستهلاك الخاص
16.5	19.3	-3.3	21.7	394332	407755	2- الإدخار القومي

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - نشرة الحسابات القومية - مايو 2005

التنموية على نحو يمكن اليمن من الخروج من دائرة التخلف ومواجهة التحديات التنموية والاجتماعية المختلفة مثل الفقر والبطالة ويمكن إرجاع الزيادة في جانب الاستهلاك الكلي بصفة أساسية إلى تزايد الاستهلاك النهائي الخاص والذي بدوره يرجع إلى عدد من الأسباب منها:

1. تدني دخول شريحة واسعة من السكان في مستوى الفقر وبالتالي تدني قدراتها الادخارية .
2. الزيادات السعريه العالميه للكثير من السلع والخدمات والتي ترجع إلى زيادة أسعار النفط على المستوى الدولي ويمكن ملاحظة ذلك في نمو قيمة الواردات بمعدل 19% في عام 2004،

3. تراجع قيمة العملة الوطنية خلال عام 2004، وبالأخص أمام كل من اليورو والجنية الإسترليني حيث بلغ معدل سعر صرف الريال لكل من اليورو والجنية الإسترليني 253.7 ريال و 359.1 ريال على التوالي خلال عام 2004 مقارنة بحوالي 230.5 ريال و 327.3 ريال عام 2003 وبالتالي فإن معدل التراجع السنوي في سعر العملة الوطنية أمام العملاتين السابقتين خلال عام 2004 قد وصل إلى 10.1% بالنسبة لليورو و 14% للإسترليني الأمر الذي أسهم في تزايد قيمة السلع والخدمات المستوردة من القارة الأوروبية والتي تغطي 20% من الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع .

4. وجود كيانات احتكارية في السوق المحلية تعمل على استغلال الفرص والمتغيرات المحلية والخارجية لتعظيم أرباحها على حساب المستهلكين،

أما فيما يتعلق بزيادة الإنفاق الاستهلاكي العام فإنها ترجع في الأساس إلى تزايد نفقات كل من الحماية الاجتماعية 34% وتسديد القروض والصحة بنسبة 28% ونفقات التربية والثقافة بنسبة 26% ، كما شهد العام 2004 زيادة كبيرة في معدلات نمو الإنفاق على التعليم وصلت إلى 22%، وبصورة عامة فإن المؤشرات السابقة الموضحة لنمو وتطور معدلات الاستهلاك العام والخاص ونصيبها من الناتج المحلي الإجمالي تمثل أحد التحديات الاقتصادية الهامة التي تواجه التنمية في اليمن لا سيما وأن نسبة كبيرة من الطلب الاستهلاكي يتم تغطيتها عن طريق الاستيراد، وبالتالي فإن الزيادة في الاستهلاك الكلي تكون على حساب انخفاض حجم الاستثمار الكلي وتواضع معدلات النمو الاقتصادي.

4. مستوى تنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام 2005

شهد النصف الأول من عام 2005 مجموعة من التطورات في مجال تنفيذ الموازنة العامة للدولة والتي يمكن استعراضها من خلال البيانات الفعلية الأولية الواردة في النشرة الفصلية التي تصدرها وزارة المالية وذلك على النحو التالي.

4-1. الإيرادات العامة للدولة

بلغت الإيرادات العامة المحصلة خلال النصف الأول من عام 2005 حوالي 501.7 مليار ريال² مقارنة بحوالي 381 مليار ريال كإيرادات مقدرة في إطار الموازنة العامة للدولة لنفس الفترة، وبالتالي فإن الإيرادات الفعلية

¹ - يمكن استعراض ذلك من نشرة البنك المركزي أو الأعداد السابقة

² - ينبغي الإشارة بأن إجمالي الإيرادات يختلف عن الإجمالي العام للإيرادات كون الثانية لا تحتوي على التحويلات المركزية للسلطة المحلية والتي تعتبر إيرادات جارية بالنسبة للسلطة المحلية وبالتالي يلاحظ الاختلاف بين الأرقام في الفقرة عن الجدول ويمكن الاستعانة بالنشرة الفصلية لوزارة المالية

قد حققت زيادة عن الإيرادات المقدرة بلغت حوالي 120.7 مليار ريال وبنسبة زيادة 32%، ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (5) المتعلق بمستوى تحصيل الإيرادات في النصف الأول من العام 2005 يمكن الإشارة إلى الملاحظات الآتية:

■ أن أغلب الإيرادات العامة المركزية قد تجاوزت المعدلات المستهدفة لها في إطار الموازنة العامة

الانحراف %	اعتمادات		فعلية		مليار ريال
	مركزية	محلية	مركزية	محلية	
-12	34	81.6	368.3	71.8	493.9
-100	-22	1.4	25.6	0	20
-10	38	80.2	342.7	71.8	473.9
-35	42	10.8	332.4	7	471.5
167	163	0.3	0.95	0.8	2.5
-7	-100	69	9.3	64	0

المصدر: وزارة المالية - النشرة الفصلية العدد 20

باستثناء كل من إيرادات القروض والمنح ويرجع عدم تحقيق المعدلات المستهدفة لكل من إيرادات القروض والمنح إلى تدني معدل السحوبات من المساعدات القائمة على المستوى القطاعي نتيجة لضعف قدرة

الاقتصاد الاستيعابية، فضلاً عن ضعف القدرات المؤسسية والفنية للقطاعات، حيث تشير بعض التقارير إلى أن متوسط السحوبات من القروض والمنح الخارجية لا يتجاوز 30-35% من القروض والمنح المتاحة لليمن،

■ يرجع تزايد الإيرادات العامة خلال الفترة عن المعدلات المستهدفة إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية، فضلاً عن أنه يتم احتساب أسعار النفط عند إعداد الموازنة بمستوى أقل من الأسعار الفعلية حيث احتسبت على أساس 30 دولار/ برميل .

■ على الرغم من تواضع ومحدودية الإيرادات الرأسمالية في هيكل الموازنة العامة، حيث تتكون في الغالب من مبيعات كل من الأصول الرأسمالية الثابتة والأراضي والأصول غير المنظورة ومبيعات المخزون إلا أنها حققت معدلات نمو جيدة، حيث بلغت الإيرادات الرأسمالية المحصلة خلال النصف الأول من عام 2005 حوالي 2.5 مليار ريال متجاوزة الإيرادات المقدرة في إطار الموازنة بحوالي 163% وترجع هذه الزيادة إلى النمو الكبير في الإيرادات الرأسمالية الناتجة عن مبيعات الأصول الرأسمالية الثابتة.

■ ما تزال السلطة المحلية ومنذ إنشائها تواجه صعوبات وتحديات في الجوانب المالية حيث يلاحظ استمرارها في تحقيق عجز مستمر في تحصيل إيراداتها المقدرة في إطار الموازنة العامة بسبب تدني القدرات المادية والبشرية للسلطة المحلية في تحصيل مواردها المالية، الأمر الذي ينبغي معه الوقوف

على الأسباب التي تعوق القدرة الجبائية للسلطة المحلية وتحديدها بدقة سواءً كانت نتيجة لضعف كوادرها المؤهلة أو نتيجة للتداخل بين السلطة المركزية والسلطة المحلية فيما يتعلق بتحصيل مواردها، أو غيرها من الأسباب .

1-1-4. الإيرادات الجارية.

بلغ إجمالي الإيرادات الجارية المحصلة المركزية والمحلية خلال النصف الأول من العام 2005 حوالي 478.5

مليار ريال	اعتماد		فعلي		انحراف (%)	
	مركزي	محلي	مركزي	محلي	مركزي	محلي
الإيرادات الجارية	332.4	10.8	471.5	7	42	-35
الإيرادات الضريبية	90.42	5.08	89.62	5.085	-1	0
ضرائب مباشرة	39.42	3.28	44.42	3.485	13	6
الزكاة	0	2.6	0	2.5	0	-4
ضريبة الدخل والأرباح	39.4	0.6	44.4	0.9	13	50
ضريبة الملكيات	0.02	0.08	0.02	0.085	0	6
ضرائب غير مباشرة	51	1.8	45.2	1.6	-11	-11
ضرائب السلع والخدمات	25.5	1.8	22.6	1.6	-11	-11
ضريبة المعاملات والتجارة	25.5	0	22.6	0	-11	0
الإيرادات غير الضريبية	241.98	5.72	381.88	1.915	58	-67
دخل المشروعات والممتلكات	238	0.19	374.8	0.21	57	11

المصدر: وزارة المالية - النشرة الفصلية العدد 20

مليار ريال محققة بذلك زيادة بنسبة 39.4 نقطة مئوية عن المتوقع تحصيله من الإيرادات الجارية، من ناحية ثانية بلغت الإيرادات الجارية المركزية 471.5 مليار ريال مسجلة بذلك زيادة في التحصيل عن المقدر بحوالي 139.1 مليار ريال وبنسبة 42%، فيما سجلت الإيرادات الجارية المحلية تراجع في التحصيل خلال الفترة بلغ 3.8 مليار ريال أي ما يوازي 35% من

الإيرادات المحلية الجارية المقدر، حيث بلغت الإيرادات الجارية المحلية المحصلة 7 مليار ريال مقارنة بإيرادات متوقعة بمبلغ 10.8 مليار ريال، ومع ذلك فإنه يمكن القول أنه عند استبعاد الإيرادات النفطية فإن أداء الإيرادات الجارية المركزية لا يختلف كثيراً عن نظيرتها المحلية، حيث تعود الزيادة في الإيرادات الجارية المركزية ومن ثم الإيرادات الجارية الكلية خلال النصف الأول من عام 2005 إلى زيادة دخل الحكومة من المشروعات والممتلكات (في الغالب إيرادات النفط والغاز) بحوالي 136.8 مليار ريال نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار النفط على المستوى العالمي

من ناحية ثانية وعلى الرغم من الزيادة التي تحققت في الضرائب المباشرة وبالذات في جانب الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال على المستوى المركزي والمحلي فإن الضرائب غير المباشرة سواءً للسلطة المركزية أو المحلية لم تستطع تحقيق المعدلات المستهدفة لها في إطار الموازنة العامة، الأمر الذي يشير إلى استمرار ظاهرة التهرب الضريبي وأن الإدارة الضريبية تواجه تحدياً حقيقياً لمدى قدرتها على

التحصيل والجباية، كما أن الإيرادات المحلية غير الضريبية قد عجزت أيضاً عن تحقيق المعدلات المستهدفة لها كما يلاحظ من الجدول رقم (6).

2-4. النفقات العامة للدولة

على الرغم من الأهمية الكبيرة للنفقات العامة للدولة بالنسبة للاقتصاد الوطني كونها أحد أهم الأدوات المحفزة

الإحراف (%)	فعلي	اعتماد	
26.6	529624	418190	الإجمالي العام للنفقات
31.5	383206	291416	النفقات الجارية
30.6	128011	98023	الرأسمالية والاستثمارية
-42.8	11002	19219	الإقراض والمشاركة في الأسهم
-22.3	7405	9532	تسديد القروض

المصدر: وزارة المالية - النشرة الفصلية العدد 20

للنمو الاقتصادي وبالأخص في جانب النفقات الاستثمارية إلا أن وظيفتها الاقتصادية تلك ما تزال دون المستوى وتعاني في هيكلها من اختلالات جمة أبرزها غلبة النفقات الجارية على طبيعتها من ناحية ومن ناحية ثانية إسهامها الكبير في بروز ما يسمى باقتصاديات الظل (الاقتصاد الخفي) من خلال تزايد حجم ونسبة

الدعومات والتحويلات التي تحتويها الموازنة وإن كانت بداية الربع الثالث من العام الجاري 2005 قد شهدت

الإحراف (%)	فعلي	اعتماد	
31.5	383.2	291.4	إجمالي النفقات الجارية
-15.0	113.2	133.2	المرتبات والأجور
1.0	42.7	42.3	السلع والخدمات
-37.1	3.6	5.8	الصيانة
148.2	185	74.5	التحويلات والإعانات الجارية
18.5	31	26.1	مدفوعات الفوائد
-18.9	7.7	9.5	نفقات جارية غير ميوبة

المصدر: وزارة المالية - النشرة الفصلية العدد 20

تنفيذ حزمة من الإصلاحات المالية المستهدفة للحد من تزايد بند الدعم في هيكل الموازنة العامة والذي سوف نستعرض الآثار المترتبة على تلك الإجراءات في النشرة الفصلية القادمة.

ومن هنا فقد بلغت النفقات الفعلية خلال النصف الأول من العام الحالي 2005 حوالي 529.6 مليار ريال، متجاوزة بذلك النفقات المعتمدة في إطار الموازنة للفترة بحوالي

111.4 مليار ريال وبنسبة زيادة 26.6% الجدير بالذكر أن أغلب الزيادة في النفقات العامة خلال النصف الأول من عام 2005 جاءت من الزيادة في النفقات الجارية والتي وصلت إلى حوالي 383.2 مليار ريال مقارنة بحوالي 291.4 مليار ريال كنفقات معتمدة في الموازنة لتصل بذلك الزيادة في النفقات الجارية إلى 91.8 مليار ريال وبنسبة نمو 31.5% عن ما تم اعتماده لها في إطار الموازنة، ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (8) يلاحظ ما يلي:

1. أن بنود كل من المرتبات والأجور والصيانة قد حققت وفراً خلال الربع الأول لتنفيذ الموازنة العامة بلغ أعلاه في بند الأجور والمرتبات بمقدار 20 مليار ريال وبما يوازي 15% من النفقات المعتمدة لهذا البند في إطار الموازنة، فيما تجاوزت بنود كل من السلع والخدمات والتحويلات والإعانات ومدفوعات الفوائد المبالغ المخصصة لها في إطار الموازنة خلال الفترة، حيث حقق بند التحويلات والإعانات عجزاً كبيراً خلال الفترة وصل إلى أكثر من 110.5 مليار ريال أي ما يقارب 148.2% من إجمالي النفقات المخصصة له في إطار الموازنة ويعود السبب في ذلك إلى تزايد دعم المشتقات النفطية خلال الفترة جراء تزايد أسعار المشتقات النفطية على المستوى العالمي ، فيما بلغت الزيادة في بند مدفوعات الفوائد 4.9 مليار ريال وفي بند السلع والخدمات حوالي 0.4 مليار ريال وبمعدلات نمو 18.5% و 1% على التوالي.

2. بالنسبة للنفقات الاستثمارية الفعلية خلال النصف الأول من العام 2005 فقد بلغت حوالي 128 مليار ريال، وبالتالي وصلت نسبتها إلى 24% من إجمالي النفقات العامة متجاوزة الإعتمادات التي تم رصدها في الموازنة العامة للفترة بحوالي 30.6 نقطة مئوية، حيث قدرت اعتمادات النفقات الاستثمارية خلال الفترة بحوالي 98 مليار ريال وبما نسبته 23.4% من إجمالي النفقات العامة. وتعود الزيادة في النفقات الاستثمارية إلى الزيادة في نفقات اكتساب الأصول الرأسمالية الثابتة والمنظورة حيث بلغت النفقات الفعلية لهذا البند حوالي 126 مليار ريال مقارنة بحوالي 84.6 مليار ريال كنفقات مقدرة في إطار الموازنة العامة وتتمثل هذه النفقات في (حيازة المباني والأثاث، حيازة المركبات ووسائل النقل، المصانع والمعدات والمكينات الثقيلة ونفقات تجديدها، نفقات دراسات الجدوى، أعمال التشييد والبناء، أجور ونفقات عامة). الجدير بالملاحظة أن هناك علاقة طردية قوية بين كل من النفقات الاستثمارية ومعدل النمو الاقتصادي ومن ثم معدلات التشغيل داخل الاقتصاد ومع ذلك فأن الظروف الاقتصادية والاستثمارية لم تساعد على حشد الموارد والاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية بصورة مرضية خلال السنوات الماضية نتيجة لعدم اكتمال عناصر البيئة الاستثمارية ووجود معوقات وتحديات متعددة تواجه المستثمرين، الأمر الذي ينبغي تخصيص نسبة أكبر من النفقات في الجوانب الاستثمارية في مجال البنية التحتية بهدف تحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وفي نفس الوقت تعويض النقص الحاصل في الاستثمارات الخاصة والحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

5. التضخم

شهد معدل التضخم السنوي تراجعاً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2005 مقارنة بالفترة نفسها من العام

جدول (9): معدل التضخم (%)		
النصف الأول 2005	النصف الأول 2004	
5.5	12.04	التضخم العام
5.9	20.99	الغذاء والمشروبات
4.4	10.7	التبغ والسجائر والقات
4.4	1.7	الملابس والأحذية
3.5	2.4	السكن
2.6	1.2	الأثاث
6.7	6.6	الصحة
1.0	0.5	النقل
0.9	2.7	الاتصالات
4.7	4.0	الثقافية والترفيهية
0.1	-0.5	التعليم
25.8	-3.9	المطاعم والفنادق
5.9	2.7	خدمات و سلع متنوعة
5.8	12.3	لا يشمل القات
5.5	1.7	لا يشمل القات والغذاء

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

السابق 2004 حيث تراجع من 12.04% إلى 5.5% نتيجة للانخفاض النسبي في معدل التضخم الخاص بكل من الغذاء والمشروبات، حيث أن هناك عوامل أخرى إلى جانب العرض النقدي تساهم في التأثير على معدل التضخم سواءً بالارتفاع أو الانخفاض أهمها:

- الأحوال المناخية ومعدل سقوط الأمطار السنوي وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية
- السياسة المالية وبالذات في جوانبها الإنفاقية التوسعية أو الانكماشية
- طبيعة السوق وما إذ كانت تتسم بوجود بعض الكيانات الاحتكارية من خلفه حيث تميل الأخيرة إلى التلاعب بالأسعار ومعدلات أسعار الصرف

وخلال النصف الأول من العام 2005 يمكن القول أن الظروف المناخية الملائمة والمتمثلة في سقوط أمطار غزيرة على اليمن قد لعبت دوراً كبيراً في تراجع معدل التضخم للغذاء مقارنة بالفترة نفسها من العام 2004 حيث شهد معدل أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً تراجعاً ملحوظاً من 21% إلى 5.9% وخاصة أسعار الحبوب والخضروات والفواكه والتي تحظى بوزن مرتفع نسبياً في سلة الاستهلاك للفرد تصل إلى 44% وكذلك القات والذي يشكل 15% من سلة استهلاك الفرد في اليمن. ومع ذلك فإن انخفاض معدل التضخم في هذه الفترة بالتحديد يدعو إلى التساؤل كون هذه الفترة شهدت تدهوراً نسبياً لأسعار صرف الريال أمام العملات الأجنبية مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية والتي تؤدي غالباً إلى تزايد قيمة الواردات من السلع الغذائية وغير الغذائية والتي تشكل نسبة كبيرة من سلة استهلاك الفرد في اليمن. من ناحية ثانية ومع أن سلعتي الملابس والمساكن تشكل ما يقارب من 22% من سلة استهلاك الفرد في اليمن قد شهدت زيادة بطيئة وتدرجية في معدل تضخمها إلا إنه من الواضح بأن أثرها على التضخم كانت محدودة وكان لأثر انخفاض أسعار القات والنقل أكبر الأثر في انخفاض معدل التضخم.

من ناحية ثانية شهدت أسعار خدمات كل من المطاعم والفنادق معدلات نمو كبيرة خلال الفترة والتي ترجع بصفة أساسية إلى تزايد الطلب على خدماتها جراء انتعاش الحركة السياحية بشقيها السياحة الداخلية والخارجية وبالأخص السياحة من دول الجوار

6. ميزان المدفوعات

يمكن الإطلاع على التطورات في ميزان المدفوعات للعام 2004 ومكوناته المختلفة من خلال مراجعة العدد السابق من هذه النشرة (العدد 2 لعام 2005) كونه لم تطرأ أي تغييرات في بيانات ميزان المدفوعات خلال النصف الثاني من العام 2005. الجدير بالذكر أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً خلال عام 2004 وصل إلى حوالي 532 مليون دولار مقارنة بحوالي 335.6 مليون دولار خلال عام 2003 ويعود ذلك إلى زيادة فائض الحساب الجاري والحساب الرأسمالي

7. التطورات النقدية والمصرفية

شهد العرض النقدي بالمفهوم الواسع تطوراً ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2005 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2004 حيث سجل العرض النقدي معدل نمو بلغ 15.9% ليصل بذلك العرض النقدي إلى

جدول (10): تطور ومساهمة مكونات العرض النقدي (مليار ريال)					
معدل التغيير	% من العرض النقدي		مليار ريال		
	يونيو-05	يونيو-04	يونيو-05	يونيو-04	
15.9	100	100	961.3	829.3	إجمالي العرض النقدي
9.5	39	41	372	339.8	النقد
9.8	30	32	289.1	263.4	النقد في التداول
8.6	9	9	83	76.4	ودائع تحت الطلب
20.4	61	59	589.2	489.4	شبه النقد
7.5	15	16	141.6	131.7	ودائع لأجل
15.8	8	8	75.5	65.2	ودائع الاضار
25.7	36	33	349.2	277.7	ودائع بالعملة الأجنبية
54.7	2	2	22.9	14.8	الودائع المخصصة

المصدر : البنك المركزي اليمني . النشرة الشهرية يونيو 2005

حوالي 961.3 مليار ريال وبما يوازي 35.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بحوالي 829.3 مليار ريال في النصف الأول من عام 2004 وبنسبة 36% من الناتج المحلي.

الجدير بالذكر أن التوسع في العرض النقدي كان توسعاً إيجابياً

حيث جاءت الزيادة من شبه النقد والتي نمت بحوالي 20.4% خلال الفترة لتصل نسبتها إلى إجمالي العرض النقدي نهاية يونيو 2005 إلى 61% من إجمالي العرض النقدي مقارنة بحوالي 59% في يونيو 2004 ، أما ما يتعلق بالنقد سواءً النقد المتداول أو الودائع تحت الطلب فقد تزايدت قيمته من 339.8 مليار ريال في يونيو

2004 إلى 372 مليار ريال في يونيو 2005 إلا أن أهميتها النسبية إلى إجمالي العرض النقدي تراجعت من 41% في يونيو 2004 إلى 39% في يونيو 2005 وهذا مؤشر جيد يدل على التحسن المستمر في أداء القطاع المصرفي ودوره الحيوي في الوساطة المالية وتحسن الوعي المصرفي، حيث تشهد العملة خارج البنوك تراجعاً مستمراً لتصل إلى 30% من إجمالي العرض النقدي مقارنة بحوالي 32% في يونيو 2004 والذي بدوره يعود إلى تحسن ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي من ناحية ومن ناحية أخرى تزايد أنشطة الجهاز المصرفي التجاري وتنوع خدماته المقدمة إلى الجمهور إلى جانب عامل آخر لا يقل أهمية عن العاملين السابقين وهو التراجع في الاحتفاظ بالمدخرات بالعملة المحلية جراء تغير أسعار الصرف خلال الفترة وفي الوقت نفسه تزايد توجهات الجمهور نحو الحفاظ على القيمة الحقيقية لمدخراتهم في صورة ودائع بالعملة الأجنبية ، حيث يبين الجدول (10) تحقيق الودائع بالعملات الأجنبية معدلات نمو كبيرة خلال النصف الأول من عام 2005 يصل إلى 25.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي لترتفع بذلك الأهمية النسبية للودائع بالعملات الأجنبية إلى إجمالي العرض النقدي من 33% إلى 36% خلال الفترة .

1-7. تطورات نشاط البنوك التجارية

شهد النصف الأول من العام 2005 تطورات عديدة في نشاط البنوك التجارية حيث وصل إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية إلى حوالي 740.4 مليار ريال بزيادة مقدارها 20.8% عن الفترة نفسها من العام 2004 ويمكن تحليل مكونات الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية على النحو التالي :

1-1-7. تطورات الأصول يونيو 2004 - يونيو 2005 .

حققت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي (التجاري والإسلامي) في اليمن خلال الفترة معدلات نمو كبيرة

معدل التغير	% من إجمالي الميزانية		مليار ريال		
	يونيو-05	يونيو-04	يونيو-05	يونيو-04	
20.8	100	100	740	613	إجمالي الأصول
26.5	27	25	196.3	155.2	الأصول الخارجية
10.9	2	2	12.2	11	نقد أجنبي
26.3	24	23	179	141.7	بنوك في الخارج
104.0	1	0	5.1	2.5	استثمارات أجنبية
15.1	15	16	110.3	95.8	الاحتياطي
32.7	1	1	7.3	5.5	نقد محلي
14.1	14	15	103	90.3	أرصدة لدى البنك المركزي
25.3	50	48	371	296	القروض والسلفيات
-30.7	3	6	24.1	34.8	شهادات الإيداع
23.9	5	5	38.4	31	أصول أخرى

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

خلال النصف الأول من عام 2005 وصلت إلى حوالي 26.5% لترتفع بذلك نسبتها إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي التجاري من 25% إلى 27% ، وقد جاءت أغلب الزيادة من الأصول في البنوك الخارجية حيث ارتفعت من 141.7 مليار ريال في يونيو 2004 إلى 179 مليار في يونيو 2005 وبمعدل نمو 26.3%، فيما شهدت استثمارات البنوك التجارية والإسلامية في الخارج

تطورات ملفقة حيث تضاعفت قيمتها لتصل إلى 5.1 مليار ريال وهذا في حد ذاته مؤشر سلبي يدل على ضعف جاذبية المناخ الاستثماري المحلي بالغم من أن المبلغ ما يزال متدنياً الأمر الذي يحد من الدور التنموي للبنوك التجارية والإسلامية ويعزز هذا الاتجاه تزايد أرصدة البنوك التجارية واحتياطياتها لدى البنك المركزي والتي تصل إلى 14% من إجمالي الأصول .

من ناحية ثانية شهدت القروض والسلفيات التي قدمتها البنوك خلال الفترة تطوراً جيداً حيث ارتفعت مساهمتها إلى إجمالي الأصول من 48% إلى 50% خلال الفترة وبمعدل نمو 25.3% ومع ذلك فما زالت تلك القروض والتسهيلات غير كافية حيث لا تمثل نسبة القروض إلى الودائع سوى 57.4% فقط في يونيو 2005. الأمر الذي يشير إلى أن دور البنوك التجارية في هذا الجانب ما يزال ضعيفاً ولا يعكس القدرة الإقراضية الحقيقية لقطاع المصارف حيث أن نسبة القروض إلى الودائع ما تزال متدنية على الرغم من أنه يندرج في إطار القروض والسلفيات قروض للبنك المركزي (شهادات الإيداع) وقروض مقدمة للحكومة وللمؤسسات العامة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ضعف البيئة الاقتصادية المحيطة بالقطاع المالي والمصرفي ومن ثم محدودية القدرة لدية على التوسع في نشاطه.

2-1-7. تطورات الخصوم يونيو 2004 – يونيو 2005 .

من خلال النظر إلى الجدول (12) يتضح أن إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية والإسلامية قد شهدت تحسناً

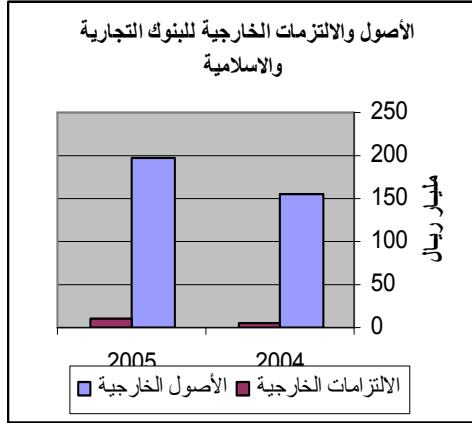
معدل التغير	% من إجمالي الميزانية		مليار ريال		
	يونيو-05	يونيو-04	يونيو-05	يونيو-04	
20.8	100	100	740.4	613.1	إجمالي الخصوم
17.9	82.1	84.2	608.2	516	إجمالي الودائع
-3.7	7.6	9.6	56.6	58.8	تحت الطلب
7.5	19.1	21.5	141.6	131.7	لأجل
15.8	10.2	10.6	75.5	65.2	الإدخار
27.1	42.1	40.0	311.8	245.4	بالعملة الأجنبية
54.7	3.1	2.4	22.9	14.8	مخصصة
47.6	1.3	1.0	9.3	6.3	الالتزامات الخارجية
35.2	16.6	14.8	123	91	خصوم أخرى
45.6	11.2	9.3	83	57	خصوم متنوعة

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

ملحوظاً خلال النصف الأول من عام 2005 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2004 حيث سجلت معدل نمو خلال الفترة وصل إلى 17.9% لتصل قيمتها إلى 608.2 مليار ريال مقارنة بحوالي 516 مليار في يونيو 2004 ، إلا أنه وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الذي حققته الودائع وتزايد قيمتها إلا أن حصتها إلى إجمالي خصوم البنوك التجارية قد تراجعت لتصل إلى 82.1% فقط مقابل 84.2% في يونيو 2004 .

الجدير بالذكر أن أغلب الزيادة في ودائع الجهاز المصرفي التجاري والإسلامي جاءت من الزيادة الكبيرة في الودائع بالعملة الأجنبية التي ارتفعت قيمتها من 245.4 مليار ريال أي ما يوازي 1.3 مليار دولار في يونيو

2004 إلى 311.8 مليار ريال (1.6 مليار دولار) نهاية يونيو 2005 وبمعدل نمو خلال الفترة بمقدار 27.1% وهذه الزيادة تعكس في حقيقة الأمر التراجع في الاحتفاظ بالعملة المحلية من قبل المدخرين والسعي



للاحتفاظ بالقيمة الحقيقية للثروة في صورة ودائع بالعملات الأجنبية ، كما تعكس من ناحية ثانية الدور الكبير لفئة المضاربين بالعملة التي سعت إلى خلق أزمة مفتعلة واستغلال ظروف سياسية واقتصادية غير مواتية سواءً محلية أو خارجية في سوق الصرف اليمني لتعظم أرباحها على حساب الاقتصاد الوطني الأمر الذي يستلزم العمل من قبل البنك المركزي السعي لتعزيز الثقة بالعملة المحلية وتعزيز دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف

كما يوضح الجدول نمو الالتزامات الخارجية للجهاز المصرفي بحوالي 47% لترتفع من 6.3 مليار ريال إلى 9.3 مليار خلال الفترة يونيو 2004 - يونيو 2005 إلا أنها متواضعة مقارنة بالأصول الخارجية خلال نفس الفترة وهذا يعكس خللاً بيناً في عمل الجهاز المصرفي ويوضح بجلاء ضعف دورة التمويل والاستثماري على الرغم من الحاجة الملحة للدور التنموي للبنوك في الاقتصاد سواءً من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال منح التسهيلات والقروض للمستثمرين داخل اليمن .

2-7. الموقف القائم لأذون الخزانة.

تعد سياسة الدين العام (أذون الخزانة) أحد الأدوات التي تلجأ إليها العديد من الدول لأهداف تتعلق بتوفير موارد حقيقية غير تضخمية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو من أجل سد العجز في الموازنة العامة، أو المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي والحد من معدلات التضخم المرتفعة وقد بدأت الحكومة في استخدام سياسة أذون الخزانة منذ العام 1996 مستندة إلى:

1. برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم البدء

بتنفيذه في مارس 1995م .

البيان	النسبة %	القيمة الاسمية	القيمة الفعلية	العائد
بنوك	34.5	109.3	101.2	8.1
صناديق التقاعد	50.6	160	146.3	13.7
مؤسسات	11.6	36.6	34.5	2.1
ق(خ) وأفراد الجمهور	3.3	10.5	9.7	0.8
الإجمالي	100	316.4	291.7	24.7

المصدر: البنك المركزي النشرة الشهرية - يونيو 2005

2. القرار الجمهوري بالقانون رقم (19) لسنة 1995م بشأن الدين العام والذي خول البنك المركزي؛ نيابة عن الحكومة ، إصدار سندات (أذون) حكومية.

3. قانون البنك المركزي اليمني رقم (21) لسنة 1991م وتعديلاته .

4. خطاب النوايا الذي وقعته الحكومة اليمنية مع صندوق النقد الدولي للأعوام (1996-2001م) الذي أكد على أن تكون أذون الخزانة إحدى آليات السياسة النقدية.

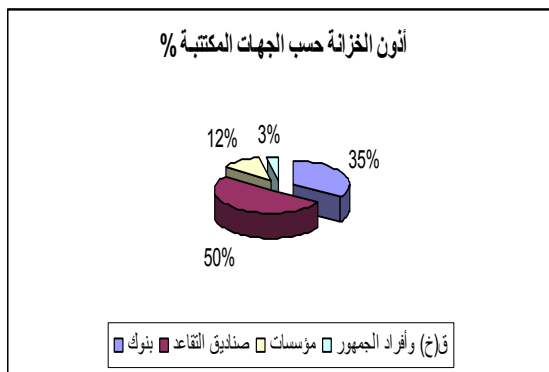
وقد سعت الحكومة من وراء إصدار أذون الخزانة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

❖ تمويل العجز في الموازنة العامة بوسيلة غير تضخمية.

❖ امتصاص فائض السيولة من السوق كوسيلة نقدية للحد من التضخم والسيطرة عليه .

وعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في جوانب التثبيت الاقتصادي خلال السنوات الماضية إلا أن سياسة أذون الخزانة تحتاج في الوقت الراهن إلى مراجعة لدورها وجدواها الاقتصادية حيث يبين الجدول رقم (13) إلى أن الاستمرار في إصدار أذون الخزانة العامة ولفترة طويلة له علاقة بالركود الذي شهده الاقتصاد خلال السنوات الماضية ومن ثم تدني معدل النمو الاقتصادي وبطء نتائج إعادة الهيكلة للبنان الاقتصادي اليمني ، حيث يلاحظ أن النسبة الغالبة من أذون الخزانة يتم شرائها من قبل هيئات ومؤسسات مالية ومصرفية بالدرجة الأولى وبنسبة تصل إلى 96.7% (صناديق التقاعد 50.6%، البنوك التجارية 34.5%، مؤسسات أخرى 11.6%)، فيما لم تتعد حصة القطاع الخاص والجمهور عن 3.3%.

وعليه فإنه يمكن القول أنه وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لأذون الخزانة ودورها المباشر في الحد من معدلات



التضخم إلا أنها أسهمت في المساعدة على الاكتناز سواءً داخل البنك المركزي أو في صورة أصول ومدخرات في الخارج وهو الأمر الذي أسهم في انخفاض الاستثمار وتحويل دور البنوك والصناديق التتموية والصناديق المنشأة لأغراض تخدم التنمية من الجانب الاستثماري طابع الإنفاق الاستهلاكي في الغالب ، الأمر الذي يستلزم

مراجعة دور أذون الخزانة وترشيدها في الفترة القادمة والانتقال إلى أدوات مالية جديدة تخدم أغراض التنمية بصورة مباشرة.

8. الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية .

يمثل القطاع الصناعي أهمية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتبع تلك الأهمية من كونه يتمتع بإمكانيات تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي. إضافة إلى دور وأهمية القطاع في خلق روابط تشابكية خلفية وأمامية بين القطاعات الاقتصادية نظراً لعلاقاته التشابكية الواسعة مع القطاعات الاقتصادية المختلفة وبما يضمن تنمية اقتصادية متوازنة.

يتناول هذا الجز من النشرة وفي إطار تناولها للتنمية القطاعية تحليل واقع القطاع الصناعي اليمني ودوره في النشاط الاقتصادي اليمني

8-1. مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول رقم (13) أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الجارية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 81.4 مليار ريال عام 2000 إلى 142.2 مليار ريال عام 2004 لترتفع بذلك نسبة

مساهمة القطاع في تركيب الناتج المحلي من 5.2% إلى 5.6% خلال الفترة حيث ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية بدون تكرير النفط من 4.85% إلى 5.1% ، فيما ارتفعت مساهمة صناعة

جدول (13) مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي					
البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الصناعات التحويلية	81428	93041	107153	123690	142196
الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط)	74777	85223	97822	113302	130139
تكرير النفط	6651	7818	9331	10388	12057
من الناتج المحلي %	5.2	5.5	5.7	5.7	5.6
الصناعات التحويلية	4.8	5.1	5.2	5.2	5.1
الصناعات التحويلية (عدا تكرير النفط)	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5
تكرير النفط					

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - الحسابات القومية مايو 2005

تكرير النفط من 0.4% إلى 0.5% خلال الفترة .

8-2. مساهمة المنشآت الصناعية في تعويضات العاملين والقيمة المضافة والضرائب .

مع أن هناك تحسناً ملحوظاً في نسبة مساهمة القطاع في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلا أن دوره ومساهمته القطاع لا تزال هامشية بالنظر إلى المزايا والإمكانات الاستثمارية التي يمتلكها القطاع الأمر الذي يكشف عن مجموعة من الاختلالات والقيود التي تحد من تنمية وتطوير القطاع ومنها أن القطاع في غالبية عبارة عن منشآت صناعية صغيرة تفتقر إلى أبسط مقومات التطوير والتغيير التي تتطلبها المرحلة القادمة من تعزيز الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على المنافسة كأساس لبقاء واستمرار المشروعات، حيث يبين الجدول رقم (14) أن المنشآت الصناعية الصغيرة تمثل حوالي 92% من عدد المنشآت الصناعية العاملة تليها المنشآت المتوسطة 7% ، فيما لا تزيد نسبة المنشآت الكبيرة عن 1% من إجمالي المنشآت ويمن إرجاع هيمنة المنشآت الصغيرة على الهيكل الصناعي إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم وجود إستراتيجية صناعية واضحة تهدف في أحد أبعادها إلى تأهيل المنشآت الصناعية الصغيرة وتحويلها إلى منشآت صناعية متوسطة تسمح لها بالمنافسة والاستمرار ، فضلاً عن ضعف البيئة الاستثمارية

جدول (14) مساهمة المنشآت الصناعية في تعويضات العاملين والقيمة المضافة

عدد المنشآت	عدد المنشآت	تعويضات العاملين (مليار ريال)	تعويضات العاملين (مليار ريال)	إجمالي القيمة المضافة (مليار ريال)	إجمالي القيمة المضافة (مليار ريال)
%	%	%	%	%	%
551	1	17	77	83	70
2661	7	2	9	8.5	7
34383	92	3	14	26.7	23
37595	100	22	100	118	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج المسح الصناعي 2003

- ضعف مستوى خدمات البنية التحتية اللازمة لنمو وتوسع أنشطة الصناعة التحويلية الأمر الذي يسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشآت بوجه عام والصغيرة منها على وجه الخصوص

- ضعف مستوى تأهيل وتدريب العمالة المحلية
- ارتفاع تكاليف الإنتاج نظراً لتزايد الاعتماد على الخارج في توفير الخامات والمدخلات وعدم الاستغلال للخامات المحلية

من ناحية ثانية يتضح ضعف المساهمة الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية في ضعف وتدني مساهمة المنشآت الصناعية في هيكل الإيرادات العامة ، حيث تبين نتائج المسح الصناعي 2003 (جدول 15) أن مساهمة المنشآت الصناعية في الضرائب والرسوم الجمركية تصل إلى 17.2 مليار ريال فقط أي ما يوازي 11% من إجمالي الإيرادات الضريبية للعام 2003

جدول (15) مؤشرات الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية في القطاع الصناعي

المنشآت	مليون ريال		المنشآت	المنشآت
	الضرائب غير المباشرة	الرسوم الجمركية		
المنشآت الكبيرة	12761	4096	97	100
المنشآت المتوسطة	86	0	1	0
المنشآت الصغيرة	261	0	2	0
الإجمالي	13108	4096	100	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء - نتائج المسح الصناعي 2003

وحوالي 2.6% من إجمالي الإيرادات العامة ، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من تلك الإيرادات تأتي فقط من المنشآت الكبيرة حيث تصل حصة المنشآت الكبيرة من إجمالي الرسوم الجمركية 100% من إجمالي الرسوم الجمركية للمنشآت الصناعية ، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فتصل النسبة إلى 97% مقابل 2% للمنشآت الصغيرة و1% للمتوسطة .

الجدير بالذكر أن انخفاض دور قطاع الصناعة التحويلية في توليد الإيرادات العامة يعود إلى عدد من الأسباب منها :

- أن الغالبية العظمى من المنشآت الصناعية وبالذات الصغيرة منها تقع ضمن القطاع غير المنظم الأمر الذي يصعب معه متابعتها وإلزامها بدفع المستحقات الضريبية .
- يغلب على المنشآت الصناعية وبالذات الصغيرة منها سعة الانتشار والتشتت الجغرافي
- صغر حجم الأنشطة التي تمارسها
- غياب آلية كفؤة للحصول والمتابعة المستمرة

3-8. تطور الناتج المتولد في قطاع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية في تركيب الناتج الصناعي:

تشير البيانات إلى أن معظم الناتج الصناعي التحويلي يأتي من أنشطة الصناعات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ والمنتجات اللافلزية (الإنشائية) ومشتقات النفط المكررة، حيث تحتل الصناعات الغذائية والمشروبات المرتبة الأولى إلا أن

مساهمتها تلك قد شهدت بعض التراجع خلال العام 2004 مقارنة بعام 2000 حيث يبين الجدول (16) أن مساهمة الصناعات الغذائية والمشروبات والمنسوجات تراجمت من 31.3% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع عام 2000 إلى 30.9% عام 2004 على الرغم من تحقيقها معدل نمو موجب خلال الفترة بلغ في المتوسط 5.4% تليها منتجات التبغ ونسبة إجمالية تصل إلى حوالي 14.9% من إجمالي القيمة المضافة في القطاع وبمعدل نمو كبير وصل في المتوسط إلى 13.5% تليها المنتجات اللافلزية (الإنشائية) وإن كانت قد شهدت تراجعاً في حجم مساهمتها النسبية خلال الفترة 2000-2004 وصل في المتوسط إلى 0.7% في السنة حيث تراجمت أهميتها النسبية في توليد القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية من

جدول (16) القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية حسب النشاط بالأسعار الجارية

متوسط معدل النمو %	%		مليون دولار		الأنشطة الصناعية
	2004*	2000	2004*	2000	
5.4	30.9	31.3	32293	25432	الصناعات الغذائية والمشروبات
13.5	14.9	11.4	15594	9296	منتجات التبغ
11.5	2.2	1.8	2298	1459	صناعات المنسوجات
11.5	2.4	2.0	2505	1590	صناعة الملابس والفراء
30.5	1.2	0.6	1294	512	صناعة الحقائب والأحذية والدباغة
6.5	3.1	3.0	3206	2422	الصناعات الخشبية (دون الأثاث)
20.9	1.0	0.7	1086	531	صناعة الورق ومشتقاته
9.5	4.9	4.3	5148	3486	الطباعة والنشر
13.0	10.5	8.2	10970	6651	مشتقات النفط المكررة
-16.2	0.7	4.7	715	3797	المنتجات الكيماوية ومشتقاتها
2.4	2.5	2.9	2599	2320	المنتجات البلاستيكية
-0.7	14.6	19.5	15304	15839	المنتجات اللافلزية (الإنشائية)
14.0	9.7	7.3	10139	5966	منتجات المعادن المشكلة
-0.6	0.2	0.3	242	250	الآلات والمعدات
-14.6	0.0	0.2	45	166	الآلات والمعدات الكهربائية
0.0	0.0	0.0	0	0	المعدات الطبية وأدوات القياس
21.0	0.3	0.2	365	178	معدات النقل الأخرى
-7.8	0.8	1.8	871	1432	الأثاث
5.7	100	100	104671	81327	إجمالي القطاع الصناعي التحويلي

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - التقرير التقييمي للخطة الخمسية

19.5% إلى 14.6% خلال الفترة

الجدير بالذكر أنه ومع ما أحرزته أنشطة الصناعات الغذائية من تقدم، إلا إنها ما زالت أقل من إمكاناتها الواعدة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الفرص الاستثمارية والمواد الخام التي تتوفر للأنشطة الغذائية ومن ثم فإن تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الإنتاجية تعد من العناصر الأساسية التي تساهم في زيادة دور ومساهمة الصناعات الغذائية في الناتج الصناعي والاقتصاد الوطني، أضافه إلى ذلك فإن تنوع الصناعات الغذائية التي تلبي المتطلبات المتغيرة والمتزايدة للسوق المحلي أصبح أمراً في غاية الأهمية نظراً لتغير أذواق المستهلكين الناتج من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أن سلة استهلاك المواطن اليمني اليوم تختلف عما كان في

الماضي القريب. كما إن هناك إمكانية لتوسيع أنشطة الصناعات الغذائية من أجل التصدير وخاصة إلى الأسواق المجاورة التي تتسم بالتشابه مع أسواق اليمن المحلية، مثل أسواق منطقة القرن الأفريقي وغيرها.

9. مصفوفة بأهم الأهداف والسياسات والإجراءات المقترحة

السياسة	الأهداف العامة	السياسات والإجراءات المقترحة
المالية	<ul style="list-style-type: none"> • السيطرة على معدلات التضخم، • زيادة معدل النمو الاقتصادي، • التوجه نحو اللامركزية المالية، • إعادة هيكلة الإنفاق العام وتحديد الأولويات التنموية والاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> • رفع كفاءة المؤسسات الإيرادية بالشكل الذي يعمل على زيادة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في هيكل الإيرادات العامة، فضلاً عن ترشيد وتحجيم الإعفاءات الضريبية والجمركية • مواصلة الجهود لتحسين إدارة الموازنة وإعادة هيكلة النفقات العامة وزيادة نصيب النفقات الاستثمارية منها، • الموازنة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية، • ربط السياسة المالية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، • تفعيل صلاحيات السلطة المحلية فيما يتعلق بالجوانب المالية.
النقدية	<ul style="list-style-type: none"> • تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، • السيطرة على معدلات التضخم، • المحافظة على سعر صرف الريال اليمني عند سعره الحقيقي الفعال • تعزيز دور الوساطة المالية للبنوك والمصارف التجارية والإسلامية 	<ul style="list-style-type: none"> • موازنة إصدار أدون الخزنة وشهادات الإيداع مع الأوقات التي تستدعي ذلك والتحول التدريجي من إصدار أدون الخزنة إلى إصدار سندات الدين العام المتوسطة والطويلة الأجل. • تقييم مستوى أسعار الفائدة بشكل دوري، • استكمال إنشاء سوق الأوراق المالية واستكمال بقية القوانين واللوائح والوظائف المطلوبة لتشغيل السوق. • تحفيز البنوك التجارية والإسلامية على تطوير وتنويع خدماتها المصرفية • إعادة هيكلة بنوك القطاع العام والمختلط. • إيجاد الحوافز والوسائل لتشجيع الادخار المحلي، • تحفيز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية
التجارة الخارجية	<ul style="list-style-type: none"> • تسريع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية • تعزيز فرص الاستفادة من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى • تعزيز فرص التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي وإدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي. 	<ul style="list-style-type: none"> • تنمية الصادرات غير النفطية وتنويع اتجاهها لتشمل العديد من البلدان،، • الاستفادة من العلاقات المتميزة مع الدول الشقيقة والصديقة في زيادة التبادل التجاري، • الاستفادة من إمكانيات السوق الأفريقية والوصل باتفاقية تجمع صناعات إلى مرحلة الشراكة التجارية والاقتصادية • إعداد إستراتيجية للتجارة الخارجية للاستفادة من الامتيازات التي تمنح للدول الأقل نمواً في إطار منظمة التجارة العالمية.
قطاع الصناعة التحويلية	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تركيب الناتج المحلي الإجمالي • توفير بيئة استثمارية ملائمة للاستثمارات الصناعية الخاصة • زيادة حصة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات 	<ul style="list-style-type: none"> • انتهاج سياسات اقتصادية كلية ملائمة لنمو وتطور الصناعة المحلية • الإسراع في إنشاء وتنفيذ المناطق الصناعية وتزويدها بالخدمات والبنى الأساسية اللازمة • التركيز على الصناعات ذات المدخلات المحلية المتميزة • التركيز على مفهوم الجودة والتميز • الاهتمام بالمواصفات والمقاييس

10. المراجع

1. البنك المركزي - النشرة الشهرية - شهر يونيو 2005،
2. وزارة المالية - النشرة الفصلية- العدد 20، يونيو 2005،
3. الجهاز المركزي للإحصاء - الحسابات القومية - نسخة غير منشورة - مايو 2005
4. الجهاز المركزي للإحصاء - النتائج النهائية للمسح الصناعي 2003
5. ملخص التطورات الاقتصادية والاجتماعية - الأسكوا
6. مركز الخليج للأبحاث - التقرير الربع سنوي الثاني عن أسواق النفط يوليو 2005